

Distr.: General
11 May 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والسبعون
البند 44 من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة 6 أيار/مايو 2022 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى
الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة 6 أيار/مايو 2022 موجهة إليكم من محمد دانا، ممثل
الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البند 44 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون ه. سينيرلي أوغلو
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 6 أيار/مايو 2022 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، أكتب إليكم رداً على الرسالة المؤرخة 13 نيسان/أبريل 2022، الموجهة إليكم من ممثل القبارصة اليونانيين في نيويورك والمعممة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/76/804-S/2022/317)، التي تشوه مجدداً الوقائع على الأرض. ومن أجل وضع الأمور في نصابها، أود توجيه عنايتكم الكريمة إلى ما يلي.

وفيما يتعلق بالمزاعم المتصلة بما سُمي "خروقات أنظمة الحركة الجوية الدولية" و "انتهاكات المجال الجوي الوطني لقبرص"، أود التأكيد على أن الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص تتم بكامل علم وإذن هيئتها للطيران المدني، باعتبارها الهيئة الوحيدة المختصة التي تقدّم خدمات الحركة الجوية ومعلومات الطيران داخل المجال الجوي الوطني الخاص بها، وأن الإعلانات تصدر للطيارين وفقاً للمادة 3 من اتفاقية الطيران المدني الدولي (اتفاقية شيكاغو). وغني عن القول أن الإدارة القبرصية اليونانية لجنوب قبرص ليست لها أي ولاية أو سلطة من أي نوع على الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص. وعلاوة على ذلك، فإن المزاعم التي لا أساس لها من الصحة الواردة في الرسالة المتعلقة بسفينة المسح "NAUTICAL GEO" قد رد عليها الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة (S/2021/961) بشكل شامل ولا يحتاج الرد إلى تفاصيل إضافية.

ومطار إركان الحكومي في الجمهورية التركية لشمال قبرص يمثل امتثالاً تاماً لجميع المعايير التي أوصت بها منظمة الطيران المدني الدولي، وقد أجريت فيه التحسينات اللازمة ليواكب تطور التكنولوجيا. وزيد أيضاً عدد مراقبي الحركة الجوية تبعاً لزيادة عدد الرحلات الجوية على مَرِّ السنين، ويتعاون مركز مراقبة المنطقة في إركان بشكل منتظم ووثيق مع مركز مراقبة المنطقة في أنقرة من أجل ضمان سلامة سير جميع الرحلات الجوية في المنطقة. وفي عام 2019 وحده، بلغ عدد المسافرين الذين استخدموا مطار إركان الحكومي 4 035 276 مسافراً. وعلاوة على ذلك، في العام نفسه، استخدمت 27 760 طائرة مطار إركان الحكومي للوصول والمغادرة، واستخدمت 224 898 طائرة مجال إركان للإرشاد الجوي. وفي هذا الصدد، لا بد أيضاً من التشديد على أنّ الجانب القبرصي التركي ملتزم بالتمسك بأعلى المعايير في مجال سلامة الملاحة الجوية وبالامتثال التام لأحكام اتفاقية شيكاغو لعام 1944.

وأود أن أعتزم هذه الفرصة لتذكير الجانب القبرصي اليوناني بأن نظيره كان دوماً ولا يزال هو الجانب القبرصي التركي، لا تركيا. وإن ادعاءات الجانب القبرصي اليوناني التي جاءت في الرسالة المذكورة تذهب إلى حد إنكار وجود الشعب القبرصي التركي وتجاهل حقيقة أن هناك اليوم دولتان مستقلتان تتمتعان بالحكم الذاتي في جزيرة قبرص، تمارس كل منهما سيادتها وسلطتها داخل إقليمها. وعلى هذا النحو، ليس للإدارة القبرصية اليونانية أي حق قانوني أو أخلاقي في التعليق على العلاقة بين الجمهورية التركية لشمال قبرص وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بصفة خاصة، أو مع الأمم المتحدة بصفة عامة، ونشر معلومات مغلوطة في هذا الصدد لأغراض الدعاية السياسية.

وما ترتكبه الإدارة القبرصية اليونانية حالياً من خروقات لأنظمة حركة الطيران الدولي في مجال إركان للإرشاد الجوي لا تشكل انتهاكاً صارخاً لسيادة الجمهورية التركية لشمال قبرص فحسب، بل إنها تعرض أيضاً سلامة الطيران المدني الدولي للخطر وتخالف القواعد والأنظمة الدولية ذات الصلة. وقد وجهت

الجمهورية التركية لشمال قبرص العديد من النداءات إلى الإدارة القبرصية اليونانية للتعاون في هذا الشأن من أجل تقادي وقوع أي حادث غير مرغوب فيه وضمان سلامة الحركة الجوية فوق الجزيرة.

وبالمثل، فيما يخص تعليقات الممثل القبرصي اليوناني المتصلة ببعض الجوانب المحددة من العلاقة بين جمهورية تركيا والجمهورية التركية لشمال قبرص، تجدر الإشارة إلى أن الجمهورية التركية لشمال قبرص، بوصفها دولة مستقلة وذات سيادة، لها الحق والقدرة على إقامة علاقات دبلوماسية، وعلى تعزيز تلك العلاقات مع أي دولة أخرى بالتراضي بهدف النهوض بمصالح شعبها، وأن تلك العلاقات لا تخص سوى الدول المعنية دون أي طرف آخر، بما في ذلك الإدارة القبرصية اليونانية.

وعلاوة على ذلك، تُشكل العزلة الظالمة المفروضة على الشعب القبرصي التركي، التي يحاول الجانب القبرصي اليوناني تكريسها بالادعاء من جانب واحد بأن جميع المطارات والموانئ في الجمهورية التركية لشمال قبرص "غير قانونية"، مخالفة صريحة للقانون الدولي وللدعوة التي وجهها الأمين العام آنذاك، كوفي عنان، في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن والمؤرخ 28 أيار/مايو 2004 (S/2004/437)، الذي يذكر فيه صراحة ما يلي: "أمل أن يكون [يوسع أعضاء مجلس الأمن] أن يضربوا مثالا قويا لجميع الدول على التعاون، سواء على الصعيد الثنائي أو في المنظمات الدولية، على رفع القيود والعراقيل غير الضرورية التي يترتب عليها عزل القبارصة الأتراك وعرقلة تقدمهم". أما استمرار فرض العزلة على القبارصة الأتراك بناء على طلب الإدارة القبرصية اليونانية، فهو انتهاك جسيم لحقوق الإنسان ينسب ممثلو القبارصة اليونانيين على نحو يناسبهم أن يذكروه، ويختارون اختلاق ادعاءات بارتكاب تركيا ما يسمى انتهاكات لحقوق الإنسان.

وخلافا لادعاءات الممثل القبرصي اليوناني، ينبغي أن نؤكد أن أيًا من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بقبرص لا يصف التدخل التركي المشروع والمبرر في عام 1974، الذي جرى وفقا للمادة 4 من معاهدة الضمان لعام 1960، باعتباره "غزوا" كما لا يصف الوجود اللاحق للقوات التركية في الجزيرة باعتباره "احتلالا". فتلك الادعاءات ليست سوى محض تزوير من جانب القبارصة اليونانيين يهدف إلى تشويه الحقائق التاريخية والواقع في الجزيرة. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان التذكير بالبيان المثير الذي أدلى به أمام مجلس الأمن في 19 تموز/يوليه 1974 الأسقف مكاريوس، زعيم القبارصة اليونانيين في ذلك الوقت، والذي اتهم فيه اليونان صراحة، لا تركيا، بغزو قبرص واحتلالها. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الجهود العقيمة المستمرة التي تبذلها الإدارة القبرصية اليونانية لإحياء جمهورية قبرص لعام 1960 التي لم تعد قائمة منذ أمد بعيد، فإنها وحدها التي ترغب في رؤية العالم يعود بالزمن إلى الوراء.

أما فيما يتعلق بما ورد في الرسالة المذكورة بشأن منطقة ماراش (فاروشا) المسيجة من اتهامات باطلة تستند إلى خطب رنانة لا أكثر، أود أن أذكر مرة أخرى بأن منطقة ماراش المسيجة هي جزء من أراضي الجمهورية التركية لشمال قبرص، حيث تمارس حكومتنا وحدها ولايتها وسلطتها. وفي هذا الصدد، فإن القرارات المتخذة تتمشى مع القانون الدولي، كما أن انفتاحنا على منطقة ماراش المسيجة، التي أصبحت رمزا للوضع الراهن في الجزيرة، هو تطور إيجابي ينبغي للمجتمع الدولي أن يؤيده. وتجدر الإشارة إلى أن حكومة الجمهورية التركية لشمال قبرص، وهي تتخذ خطوات تدريجية لفتح المنطقة، قد صرحت في كل مناسبة بأنها ستحترم حقوق الملكية وتحميها احتراماً وحماية كاملين. وكخطوة أولى، أنشأت حكومتنا لجنة جرد مكلفة بتقييم حالة الممتلكات الثابتة والبنى التحتية والمخاطر البيئية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، أصدرت حكومة الجمهورية التركية لشمال قبرص قراراً آخر بفتح بعض المناطق العامة، أي فتح شوارع رئيسيين والشاطئ لزيارات عامة الناس، للزوار من جميع الجنسيات. وفي تموز/يوليه 2021، نزع مجلس

وزراء الجمهورية التركية لشمال قبرص صفة المنطقة العسكرية عن منطقة تجريبية تعادل مساحتها 3,4 في المائة من مساحة منطقة ماراش المسيّجة، وذلك بغية تمكين لجنة الممتلكات الثابتة من معالجة الطلبات المتعلقة بتلك المنطقة. ومن المهم أن نتذكر أن تلك اللجنة كانت قد أنشئت في عام 2005 وفقا لأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وأنها معترف بها باعتبارها سبيلا فعالا من سبل الانتصاف المحلية لتسوية المطالبات المتعلقة بالملكية، ردا للممتلكات و/أو تعويضا عنها و/أو مبادلة لها.

وعلاوة على ذلك، فإن الانفتاح البناء من قبل الجمهورية التركية لشمال قبرص، الذي يروم الاحترام الكامل لحقوق الملكية الخاصة وحمايتها بما يتمشى والقانون الدولي، انفتاح لا يتعارض كذلك مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه عندما اتخذت قرارات المجلس ذات الصلة في ذلك الوقت، لم تكن توجد في الجمهورية التركية لشمال قبرص آلية محلية فعالة معنية بالمطالبات المتعلقة بالملكية ومعتمدة من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ونعتقد اعتقادا قويا بأن فتح منطقة ماراش المسيّجة لن يكون أداة فعالة للاستجابة للمطالبات المتعلقة بالملكية فحسب، بل سيكون أيضا مفيدا من الناحية الاقتصادية للشعبين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني.

وفيما يتعلق بالجهود المبذولة من أجل التوصل إلى اتفاق يتم التفاوض بشأنه بحرية ويحظى بقبول متبادل في قبرص، فإن الممثل القبرصي اليوناني يحاول مرة أخرى تضليل المجتمع الدولي وإخفاء حقيقة أن أكثر من 50 عاما من المفاوضات التي أجريت لإيجاد إطار للتسوية على الصعيد الاتحادي قد فشلت فشلا ذريعا بسبب رفض الجانب القبرصي اليوناني رفضا قاطعا تقاسم السلطة والاشتراك في الازدهار مع الشعب القبرصي التركي. وإصرار جانب القبارصة اليونانيين على التشديق بهذه التسوية إنما يرمي فقط إلى إبقاء الجانب القبرصي التركي عالقا في عملية تفاوض لا نهاية لها، بينما يواصل جني ثمار الوضع الراهن "غير المقبول" و "غير القابل للاستمرار". وينبغي ألا يُسمح للجانب القبرصي اليوناني بعد الآن باستهلاك موارد المجتمع الدولي ووقته في الترويج لبرنامج سياسي الذي عفا عنه الزمن. وبالنظر إلى ما تقدم، فمن المؤسف أن القيادة القبرصية اليونانية، بدلا من التصرف وفقا لندائكم بأن "هذه المرة يجب أن تكون مختلفة"، تُصرّ على الإطار "المجرب الفاشل" المذكور، مما يحول دون إجراء مناقشات مجدية على أساس جديد وواقعي من شأنها أن تسفر أخيرا عن نتيجة إيجابية. ولا يمكن التوصل إلى اتفاق دائم ومستدام إلا بالاعتراف بحقوقنا المتأصلة في المساواة في السيادة وتساوي المركز الدولي.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 44 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد دانا

ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص